الفصل الثالث: النفقات العامة.

- ✓ **أولاً: تعريف النفقة العامة وأهم العناصر المكونة لها؛**
- ✓ **ثانياً: تقسيمات النفقة العامة؛**
- ✓ **ثالثاً: ظاهرة ازدياد النفقة العامة؛**
- ✓ **رابعاً: حدود النفقة العامة؛**
- ✓ **خامساً: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للنفقات العامة ؛**

أولاً: تعريف النفقة العامة وأهم العناصر المكونة لها.

ترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس جوانب الأنشطة العامة كافة ، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة للأفراد وسعيًا وراء تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة لهم.

وباعتبار ان النفقات متنوعة ومتعددة انطلاقا من تنوع الحاجات العامة ، فإن هذا ينعكس تماما على عدة مجالات ، وبما أن الحاجات العامة تزداد سنويا فإنه بالمقابل تزداد النفقات العامة.

1. **تعريف النفقة العامة:** هي عبارة عن مبلغ من النقود تستخدمه الدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام في سبيل تحقيق المنافع العامة.

وتعرف بأنها: تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، الحكومة والجماعات المحلية، بقصد اشباع حاجة عامة.

ومن هذا التعريف نستخلص ثلاثة عناصر للنفقة العامة،مبينة في العنصر الآتي.

2. **عناصر النفقة العامة:** والمتمثلة في :

أ. **الصفة النقدية للنفقة العامة:**

لكي نكون بصدد نفقة عامة لا بد للدولة من استخدام مبلغ من النقود ثمنا للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير مرافقها أو ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية للقيام بمشروعاتها الاستثمارية التي تتولاها بنفسها ولذلك لا يعتبر من قبيل النفقة العامة ما تمنحه الدولة من مساكن مجانية أو إعفاء البعض من الضرائب أو تشغيل الأفراد بدون أجر (السخرة) أو منح الألقاب الشرفية والأوسمة .كما أن استخدام النقود في الإنفاق

يسهل ما يقتضيه النظام المالي الحديث من الرقابة في صورها المتعددة كما أن استخدام الإنفاق العيني قد يدفع الدولة إلى محاباة بعض الأفراد دون غيرهم مما يعتبر إخلالا لمبدأ المساواة بين الأفراد.

ب. صدور النفقة عن هيئة عامة:

تعتبر نفقات الدولة وهي تباشر نشاطها العام نفقة عامة تلك التي تصدر من الوزارات والإدارات الحكومية وكذلك الهيئات والإدارات العامة والمؤسسات الداخلة في الاقتصاد العام والمتمتعة بالشخصية المعنوية وذلك أخذا بالمعيار القانوني الذي يحدد النفقة العامة على أساس الطبيعة القانونية للشخص الذي يقوم بالإنفاق. وبناءً عليه فإن الشخص الطبيعي والأشخاص الطبيعية والاعتبارية لا تدخل المبالغ التي ينفقونها ضمن النفقات العامة حتى ولو كانت تحقق منفعة عامة - كالتبرع لإنشاء المدارس أو المستشفيات.

ج. تحقيق الإنفاق للمنفعة القصوى للمجتمع:

تستهدف النفقة العامة أساسا إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام ولا يعتبر خروجا عن هذه القاعدة ما تقوم به الدولة في بعض الأحيان من توجيه بعض النفقات العامة - التحويلية - إلى بعض القطاعات الاقتصادية لدعمها أو لرفع مستوى المعيشة لبعض الطبقات في المجتمع من أصحاب الدخول المحدودة - إذ أن هذه النفقة في النهاية سوف تحقق منفعة عامة منها الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: تقسيم النفقات العامة.

تتخذ النفقات العامة صورًا متعددة ومتنوعة، ويزداد هذا التنوع بتزايد وظائف الدولة وتزايد مظاهر تدخلها في الحياة العامة للمجتمع، وبما أن الأنواع المتعددة للنفقات العامة تختلف فيما بينها، سواء من ناحية مضمونها أو من ناحية أثارها الاقتصادية ونتائجها المالية، فقد وضع علماء المالية العامة تقسيمات متعددة للنفقات العامة، وسنتعرض إلى أهم التقسيمات التي تعرض لها باحثو المالية العامة:

1. **النفقات العادية والنفقات غير العادية:**

أ. **النفقات العادية:** وهي النفقات التي تتكرر بصورة دورية ومنظمة في ميزانية الدولة(أي كل سنة مالية) ومن أمثلتها ؛ مرتبات الموظفين وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق

العمومية ونفقات تحصيل الضرائب،...وغيرها. ويقصد بالتكرار ليس تكرار كميتها أو حجمها بل تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من ميزانية لأخرى.

ب. **النفقات غير العادية :** وهذه النفقات لا تتكرر بصورة دورية في ميزانية الدولة ولكن الحاجة تدعو إليها، ومثالها نفقات مكافحة مرض طارئ (فيروس كورونا مثلا)، أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية، أو حروب...إلخ. إذا كان تسديد النفقات العادية يتم من إيرادات عادية فإن النفقات غير العادية تسدد في الغالب من القروض وهذا ما يسبب في حالات عديدة إلى عجز في ميزانية الدولة خاصة إذا لم تقدر السلطات المالية في الدولة المبالغ الصحيحة للنفقات غير العادية.

2. **النفقات المركزية و النفقات غير المركزية:**

أ. **النفقات المركزية** : وهي تلك النفقات التي لها طابع وطني كنفقات الدفاع، العدالة، والأمن، وبعض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الطابع وطني.

ب. **النفقات غير المركزية** : وهي النفقات التي تخص الولايات والبلديات والقرى،...وهي مثل نفقات توزيع الكهرباء والماء والمواصلات والطرقات.

3. **النفقات الفعلية (الحقيقية) والنفقات التحويلية:**

أ. **النفقات الفعلية (الحقيقية :)** هي النفقات التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات الضرورية لتسيير المصالح العامة، مثل الرواتب الخاصة بالموظفين ومستخدمي الدولة، وشراء الأجهزة، والفوائد التي تدفعها على القروض العامة. وهذا النوع من النفقات يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني لأنه يساهم في إنشاء دخول جديدة تضاف إلى الدخول المكونة للدخل الوطني.

ب. **النفقات التحويلية (نفقات إعادة التوزيع)** : وهي تلك النفقات التي تنفقها الدولة دون مقابل أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة والغرض منها هو إعادة توزيع الدخل أو الثروة بحيث تأخذ المال من البعض وتوزعه على البعض الآخر دون مقابل، وتتمثل في مختلف المساعدات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي، التأمين ضد البطالة، والتأمين ضد الشيخوخة والمساعدات الاقتصادية بمختلف أنواعها، والإعانات الخيرية والإعانات الثقافية...إلخ.

أما دور هذه النفقات فهو يتمثل في نقل الدخل من طبقة اجتماعية إلى أخرى وهذه النفقات التحويلية تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بصورة غير مباشرة، وذلك، من خلال

إعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة ومن خلال رفعها للكفاءة الإنتاجية للعامل الذي تزداد طاقته الإنتاجية إذا تقدم مستواه العلمي والصحي.

4. **النفقات العامة من حيث طبيعتها المالية** : تعني هذه النفقات مدى كونها تعود مرة أخرى إلى الخزينة العامة وتقسم إلى : نفقات عامة نهائية، نفقات عامة مؤقتة و نفقات عامة احتمالية (أو افتراضية).

أ. **نفقات عامة نهائية** : وهي تلك النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها دون أن تتوقع أن تعود إليها مرة أخرى بذاتها، إلا أن هذا لا يمنع من إمكانية عودتها بصورة غير مباشرة ، وهي كالنفقات الاستثمارية أو الإدارية أو غيرها من صور النفقات العامة.

ب. **النفقات العامة المؤقتة** : وهي تلك النفقات التي تخرج من خزينة الدولة مع توقع استردادها مرة أخرى، فالدولة تؤديها بصورة مؤقتة.

ج. **النفقات الاحتمالية أو الافتراضية** : وهي النفقات التي تحتاج لها الدولة في بعض الظروف ومن ثم تستطيع كل دولة أن تحددها مقدما بصورة احتمالية. وهذه النفقات لا تقوم الدولة بإنفاقها إلا إذا طرأت ظروف معينة تستلزم ضرورة إنفاقها كالزلازل أو الحروب أو الأعاصير...، التي قد تؤدي إلى تدمير بعض المناطق، وهنا قد تجد الدولة نفسها مضطرة للإنفاق لمعالجة آثار هذه الكوارث، وبالتالي فهي احتمالية ترد في ميزانية الدولة على سبيل الاحتمال والافتراض، وأمر تحققها غير مؤكد مرتبط بتحقق السبب لإنفاقها.

5. **تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها** : والمعنى من الأغراض أن النفقات العامة تنقسم تبعا لاختلاف وظائف الدولة، وهي نفقات إدارية، ونفقات اجتماعية و نفقات اقتصادية...إلخ .وسنذكر أهم النفقات كالآتي:

أ. **نفقات إدارية** : ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة اللازمة لقيام الدولة . وهذه النفقات تتمثل في نفقات الدفاع، و الأمن والعدالة والجهاز السياسي...وغيرها، وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتنظيم الشؤون السياسية.

ب. **نفقات اجتماعية** : وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة وهي تشمل الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد وهو توفير قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طرق

مساعدة بعض الأفراد أو الفئات التي تحتاج مثل هذه المساعدات، كإعانات البطالة، واعانات المسنين والمعوقين...،وغيرها .كما تشمل الإعانات الاجتماعية تلك الإعانات المتعلقة بالتعليم والصحة والنقل والمواصلات والإسكان،... وتعد نفقات التعليم والصحة من أهم **النفقات الاجتماعية**، فبها تقاس درجة تقدم المجتمع، كما أن هذه النفقات تعد في الغالب من أهم النفقات.

ج. **نفقات اقتصادية** : وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية، ويقصد بها تلك النفقات الاستثمارية التي تهدف الدولة من ورائها إلى تنمية وزيادة الإنتاج الوطني وانشاء رؤوس أموال جديدة . وتشمل هذه النفقات كل ما يخص مشروعات الصناعة والقوى الكهربائية والري وغيرها، وخاصة في البلدان النامية لأنها تعد مرافق البنية الأساسية.

ثالثاُ: ظاهرة ازدياد النفقة العامة.

لاحظ علماء المالية العامة اتجاه النفقات العامة إلى الزيادة بصورة عامة فقط، لذا وضع الكاتب الألماني" **أدولف فاجنر** "في أواخر القرن التاسع عشر قانونه الشهير الخاص بازدياد نشاط الدولة، وأشار إلى أن المقارنة الشاملة في مختلف الدول وفي الأوقات المختلفة ت شير إلى الازدياد المضطرد في نشاط الدولة سواء كان ذلك على مست وى الحكومات المركزية أو على مستوى السلطات المحلية. ومن ثم أدى ذلك باتجاه النفقات العامة إلى الت ا زيد بصورة واضحة في الدول التي استقر نظامها المالي منذ زمن مبكر نسبياً.

عند قيام **فاجنر** بدراسته حول النفقات العامة وتزايدها في الدول الأوربية خرج بنتيجة فحواها وجود **علاقة طردية** بين ازدياد الدور المالي للدولة مع التطور الاقتصادي للنمو، وصاغ ذلك في قانون حمله اسمه؛ يشير فيه على أنه: " كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يتبعه اتساع نشاط الدولة المالي"، وبالتالي زيادة الانفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني وهذا تحت تأثير التصنيع .

وترجع الزيادة في النفقات العامة إلى عدة أسباب نذكرها فيما يلي:

أ. **اسباب ظاهرية لتزايد النفقات العامة**: تعتبر الزيادة في النفقات العامة زيادة صورية أو ظاهرية، إذا لم يكن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة أو الهيئات العامة، فالزيادة الظاهرية في النفقات العامة هي مجرد زيادة في أرقام النفقات العامة دون أن يكون هناك

زيادة مقابلة في كمية السلع أو الخدمات أو تحسين نوعها، نذكر منها تدهور قيمة العملة، اختلاف الطرق المحاسبية، اتساع مساحة اقليم الدولة وزيادة عدد سكانها؛

ب. **اسباب حقيقية لتزايد النفقات العامة**: يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات بالإضافة إلى زيادة ثقل الأعباء العامة بنسبة ما، وترتبط الزيادة في عبء التكاليف غالباً بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين؛ وترجع الزيادة الحقيقة في النفقات العامة لأسباب عديدة، نذكر منها:

1) **الأسباب الاقتصادية:**

- التوسع في المشروعات العامة: وتتكبد الدولة في سبيل تسيير هذه المشروعات نفقات كبيرة وذلك نتيجة أجور العاملين أو ثمن الآلات... والخ.
- زيادة الدخل القومي: تعتبر الزيادة في الانفاق نتيجة منطقية لنمو الدخل الوطني، فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة ما تقتطعه من هذا الدخل في صورة تكاليف و أعباء عامة من ضرائب ورسوم.
- المنافسة الاقتصادية: تقوم الدولة بمنح بعض الصناعات الوطنية منح مالية، حتى تستطيع هذه الصناعات أن تنافس السلع الأجنبية، وبالتالي فالمنافسة مهما كانت أسبابها تؤدي إلى زيادة النفقات العامة،

2) **الأسباب الإدارية:**

- إن توسع نشاط الدولة وتعدد وظائفها في المجالات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، أدى إلى إنشاء العديد من الوزارات والمصالح والأجهزة الحكومية، مما يستلزم عدد الوظائف والموظفين في جهاز الدولة.
- سوء التنظيم الإداري والبطالة المقنعة والاسراف في المعدات الإدارية يعد من بين الأسباب الرئيسية في زيادة الانفاق العام، وقد يشكل عبئا إضافياً على موارد الدولة، والزيادة في هذا الإطار وإن كانت حقيقية، إلا أنها غير منتجة انتاجاً مباشراً، حيث بالرغم من أنها تؤدي إلى زيادة حجم الأعباء العامة على الأفراد لا تؤدي إلى ارتفاع في القيمة الحقيقية للمنفعة العمومية.

3) **الأسباب الاجتماعية:**

أدى تقدم الوعي الاجتماعي وقوة الطبقة العاملة إلى تدخل الدولة في الميدان الاجتماعي للفئات الهشة والضعيفة وحماية وتقوية مركزها، لذلك تقوم الدول بإعداد نظم اجتماعية، كنظام الضمان الاجتماعي، وتقوم أساس اً على ضمان وسائل العيش للأف ا رد وكفالة العلاج الطبي لهم، ولا شك أن كل ذلك يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

كما أن الزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة مردها أن حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان القرى وسكان الريف، كما أن ارتفاع نسبة التعليم، ومن ثم ازدياد وعي المواطنين بحقوقهم فأصبحوا يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم تعرف من قبل كتأمينات على الأفراد والممتلكات مما تسبب في زيادة النفقات العامة.

4) **الأسباب المالية:** وتشمل الأسباب التالية:

- تطور الفكر المالي: يرتبط هذا العامل بتطور الفلسفة الاقتصادية واتساع دور الدولة التدخلي.
- سهولة الاقتراض: إذا عجزت الضرائب لتمويل الحاجات العامة دفعت الدولة إلى الاقتراض.
- وجود فائض في الإيرادات: قد يغري الفائض في الإيرادات، القائمون بالأمر بالتبذير في الأموال العامة.

في حين أنه إذا ازدادت الإيرادات العامة عن النفقات العامة فيجب الحفاظ عليها لتحسين توظيفها، لذا من الضروري أن تحتم السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية العمل على خفض نفقاتها بشكل يضمن الاستغلال الأمثل للمال العام.

5) **الأسباب السياسية:**

يمكن نسب الزيادة في النفقات العامة إلى تطور الأيديولوجية السياسية سواء داخلي اً نتيجة انتشار المبادئ الديمق ا رطية والعدالة الاجتماعية ونمو مسؤولية الدولة، أو في الخارج نتيجة شعور الدولة بواجب التضامن الدولي، ومن بين هذه الأسباب نذكر:

- انتشار المبادئ الديموقراطية: يترتب عن ذلك زيادة اهتمام الدولة بالطبقات المحدودة الدخل والمحرومة والتكفل بالكثير من خدماتها.

- نمو مسؤولية الدولة: نتج عن انتشار المبادئ الديموقراطية تغير النظرة إلى الدولة، فهي ليست سوى سلطة آمرة لا يملك المواطنون إلا الخضوع لها، وإنما هي مجموعة من المرافق العمومية الموجهة لخدمة الصالح العام.
- نفقات الدولة في الخارج: بسبب ازدياد حجم التمثيل الدبلوماسي، وازدياد نفقات الدولة في المنظمات الدولية المتخصصة وغير المتخصصة ومنظمات إقليمية، وكذا بسبب ما تقتضيه العلاقات الدولية من واجبات تلزم الدول القيام بها من تقديم المساعدات والمنح المادية والمالية

رابعاً: حدود النفقة العامة.

إن النفقات العامة عبارة عن مبالغ نقدية تقتطعها الدولة من الدخل القومي لتقوم هي بإنفاقها بهدف إشباع الحاجات العامة، والسؤال المطروح هنا يدور حول ما إذا كانت هناك نسبة معينة من الدخل القومي لا يحق للدولة تجاوزها وهي بصدد تحديد النفقات العامة أو بمعنى آخر : هل للنفقات العامة حدود لا يصح للدولة تعديها أو حجما لا يجوز أن تزيد عليه، وقد حدد بعض الاقتصاديين والماليين التقليديين نسبا معينة من الدخل القومي تتراوح ما بين (10%-15%) وأنه لا يصح للدولة تجاوز هذه النسب، إلا أن ما يؤخذ على هذا المنطق جمود النسبة التي يحددها وتجاهله للظروف الاقتصادية والمالية التي تميز الاقتصاد القومي عن غيره من الاقتصاديات القومية والتي تختلف من فترة لأخرى في نفس الدولة.

وفي الواقع أن تحديد حجم الإنفاق العام أو حدوده في مكان وزمان معينين إنما يتوقف على مجموعة من العوامل أهمها : النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة والعوامل الاقتصادية والمالية لديها.

1. النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة:

إن تحديد ما يعتبر حاجة عامة، وقيام الدولة بإشباعها عن طريق الإنفاق العام، يخضع للفلسفة الاقتصادية والنظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة.

ففي **الدولة الحارسة** في ظل نظام الاقتصاد الفردي الحر كانت وظائف الدولة محصورة في الأمن والعدل والدفاع وإقامة بعض الطرقات الضرورية وبالتالي فحجم الإنفاق العام لديها محدودًا حيث كان حجم اعتمادات الموازنة لا يتجاوز بين (10%-20 %) من الناتج المحلي الإجمالي.

أما في **الدولة التدخلية الحديثة** فقد توسعت وظائف الدولة بحيث أصبحت تشمل الوظيفة الاجتماعية (تعليم ،صحة، ضمان اجتماعي) والوظيفة الاقتصادية في إقامة المشاريع التنموية والاستثمارية إضافة إلى الوظائف التقليدية وبالتالي ازداد حجم الإنفاق العام في الموازنة وذلك تبعًا للنظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة، ففي ظل نظام الاقتصاد الحر أي نظام السوق فإن حجم الإنفاق العام في الدولة لا يتجاوز في الدول النامية لقصور مواردها عن (25%-40%) من الناتج المحلي الإجمالي أما في الدول المتقدمة فيزيد حجم الإنفاق العام لديها بحيث يمكن أن يبلغ بحدود (50%-60%) من الناتج المحلي الإجمالي نظرًا لتوفر الإيرادات العامة اللازمة لتغطية الإنفاق العام.

أما في **الدولة المنتجة** (لدولة الاشتراكية) حيث تسيطر الدولة على وسائل الإنتاج والتوزيع فإن حجم الإنفاق العام يتجاوز (90%) من الناتج المحلي الإجمالي.

2. الظروف الاقتصادية (الدورات الاقتصادية) في الدولة:

يتأثر حجم النفقات العامة وحدودها بالظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني وخاصة في فترات الرخاء والكساد التي تتعاقب على الاقتصاديات الرأسمالية، وتحت تأثير الأفكار الكينزية تلجأ الدول إلى زيادة نفقاتها العامة في أوقات الكساد لإحداث زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول بالاقتصاد الوطني إلى مستوى التشغيل الكامل، ويحدث العكس في أوقات الرخاء لتفادي الارتفاع التضخمي وتدهور قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد الوطني إلى حالة التشغيل الكامل.

3. العوامل المالية:

يتحدد حجم النفقات العامة في الدولة بناء على مدى قدرتها المالية في الحصول على الإيرادات التي تضمن تغطية هذه النفقات، وعادة ما تتمتع الدولة في تدبير موارد ماليتها العامة بمقدرة أوسع مما يتمتع بها الأفراد في تدبير ما يلزم لتمويل ماليتهم الخاصة، إذ لا يمكن في المدى الطويل تجاوز النفقات لحد معين بزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، أي أنه على الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة، فإن لهذه الزيادة حدوداً، وهو ما يعرف بالمقدرة المالية القومية.

ويقصد **بالمقدرة المالية** القومية :قدرة الاقتصاد الوطني (أي الدخل الوطني) على تحمل الأعباء العامة بمختلف أشكالها وصورها من : **الضرائب والرسوم، الدومين، القروض والإصدار النقدي الجديد دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو بالمقدرة الإنتاجية الوطنية.**

خامساً: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للنفقات العامة .

أدى التطور الى التوسع في الإنفاق بصفة مستمرة في جميع الدول والى تنوعه وتغير هيكله والى تقرير إيجابية النفقة واستخدام الإنفاق كوسيلة لتحقيق زيادة الدخل واستقراره وحسن توزيعه. فالتوسع في النفقات العامة يؤدي الى التأثير على الاقتصاد القومي وعلى كافة جوانب المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مالية مما يستبعد أمر حيادها مما يطهرها كأداة هامة لتحقيق أهداف المجتمع .

فالدولة وان أمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي الخاص بواسطة الضريبة والاقترا ض والسياسة الائتمانية والنقدية إلا أن هذه النفقات من ناحية تسمح بحكم طبيعتها ونوعها بتقديم خدمة معينة والى إشباعها لحاجة عامة مباشرة كضمان الدفاع والقيام بالتعليم والنقل الى جانب ذلك فان النفقات العامة تحدث أثار على النشاط الاقتصادي الوطني.أي تؤثر على الاستهلاك والادخار والاستثمار بل أيضا على توزيع الدخل ومستوى الأسعار. وعليه للإنفاق العام اثر بارز على جميع مناحي الحياة في الدولة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ويختلف هذا الأثر بمدى عمق تأثيره من دولة لأخرى وبشكل عام سنتناول اثر الإنفا ق الحكومي على الإنتاج القومي والاستهلاك القومي وعلى توزيع الدخل ومستوى الأسعار م ع العلم بتأثيره على المتغيرات الأخرى في الدولة.

1. تأثر النفقة العامة في الإنتاج :

لها أثار على الإنتاج في المدى القصير أو الطويل , ففي المدى القصير تتمثل هذه الآثار في تأثير النفقات على توازن الاقتصاد الوطني و ذلك بتأثير على الطلب الكلي الذي له فعالية في الاقتصاد و الحيلولة دون تقلب مستواه أما بخصوص المندى الطويل فإنه يختلف أثار الإنفاق العام على الإنتاج و الدخل تبعا لطبيعة هذا الإنفاق , فالإنفاق العام على المرافق التقليدية (أمن , دفاع عن عدالة) وإن لم تكون له علاقة مباشرة للإنتاج فإن ذلك يهيأ الظروف التي لا غنى عنها في تحسين و تطور الإنتاج، حيث يؤدي اختلال الأمن و انتفاء العدالة. إلى عدم اطمئنان المنتجين إلى عدم استمرار عملها و هذا حتما يؤدي إلى عرقلة إنتاج

في مختلف الميادين كما يؤثر الإنفاق العام على التعليم، الصحة العامة و التأمينات الاجتماعية ضد البطالة المرض و على الإنتاج من خلال تأثيره على قدرة الفرد ورغبته في العمل والانتخاب.

و كذلك يلعب دور هام في توجيه الموارد إنتاجية المتاحة إلى فروع نشاطات المرغوب فيها عن طريق التأثر في معدلات الربح لضمان أحد أدنى من الأهداف أو سد العجز في ميزانية المشروع خلال فترة معينة أو تقديم الإعانات المالية أو توسيع أو تصدير.

2. **تأثير النفقات العامة على التوزيع، تؤثر على التوزيع بطريقتين:**

أ. تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين بحيث يتحمل ذوي الدخل المرتفع نسبة كبيرة من أعباء تمويلها فتعتبر هذه العملية نقلا للمداخيل من الأغنياء إلى الفقراء أو من ذوي الدخل الكبير إلى ذوي الدخل الضعيف؛

ب. استفادة الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات القاصرة عليهم دون الأغنياء مثلا: منحة المسنين، و لكي يظهر جليا هذا التوزيع ينبغي أن تكون معظم إرادات الدولة مستمدة من الضرائب.

3. **الآثار على الاستهلاك :**

هناك أثار مباشرة على الاستهلاك و ذلك من خلال نفقات الاستهلاك التي توزعها الدولة على الأفراد بصورة مرتبات، أجور، إعانات و هناك طرق غير مباشرة تؤديها النفقات العامة عن الاستهلاك مثل: شراء الدولة السلع الاستهلاكية لنفقات التنظيف و صيانة المباني الحكومية و الخدمات التي تقدمها الدولة لموظفيها كالسكن، النقل بالإضافة إلى يمكن للدولة من خلال النفقة العامة أن تتدخل في تحديد الأسعار للموارد ذات الاستهلاك الواسع سواء بالإنفاق في المشروعات الإنتاجية بزيادة السلع و بالتالي إلى إنخفاض الأسعار أو فرض ضرائب لغرض التخفيض الطلب على تلك السلعة. **(يلاحظ أن النفقات التي تدفع في شكل مرتبات الموظفين و العمال يخصص جزءا منها لاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج)**

4. **الآثار على مستوى الأسعار:**

لا تتحدد الأسعار المختلفة في اقتصاديات السوق بفعل قوى العرض والطلب فقط بل قد تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وقد كان هذا

التدخل إلى وقت قريب استثناءً تستلزمه فقط الأوضاع الاقتصادية الخطيرة كالأزمات الاقتصادية ولكنه أصبح منظماً وهاماً في الاقتصاد الحديث نتيجة المطالبة بتدخل الدولة تلقائيا.

فمن ناحية قد يطالب المنتجون بتدخل الدولة للحصول على إعانات لزيادة إنتاجهم وخفض التكلفة ومقاومة أوضاع اقتصادية ومجابهة المنافسة الأجنبية كذلك قد يطالب المستهلكون بتدخلها لخفض أسعار السلع الضرورية، أما تدخل الدولة التلقائي فإنه يتم لتحقيق الاستقرار النقدي وتحطيم الاحتكارات وحماية المستهلكين.

ويتم تدخل الدولة إما بتأثيرها على عوامل المحددة للأسعار أي على العرض والطلب وأما بتأثيرها المباشر على المستوى العام لأسعار السلع.